العدالة فضيلة للمؤسسات السياسية على قاعدة اجتماعية عند"جون راولز"

Justice from the philosophical perspective to the social procedural concept at John Rawls

سكران مصطفى*[1]، إشراف: د.حنيفي جميلة[2]

[1] كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2– الجزائر

[2] كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2– الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2018/03/10 **تاريخ القبول: 2018/10/29** **تاريخ النشر: 2018/12/31**

الملخص:

السياقات العالمية الجديدة تطرح مفهوماً مغايراً للعدالة باعتبارها مفهوما كلاسيكيا، ما دفع الفلاسفة والمنشغلين بالحقول المجاورة كعلم الاجتماع وعلم السياسة إلى توضيح وكشف معنى العدالة والتباساتها، داخل نقاش، تباينت فيه الرؤى حول قضايا العدالة. قد ظهر في خضم هده النقاشات الفيلسوف والمفكر الأمريكي جون راولز في كتابه نظرية العدالة، ونظريته جاءت متميزة كجزء من نقد الليبرالية الغربية والعودة إلى العدالة كأفق سياسي وحضاري وإيطيقي وليست كفكرة طوباوية أو ثيولوجية كما وجدت عند ارسطو أو الواجبية عند كانط.

الكلمات المفتاحية: العدالة؛ الإنصاف؛ الليبرالية الجديدة؛ الجماعاتية؛ العقد الإجتماعي

Abstract :

The new global contexts present a different concept of justice, considered as a classic concept, which led philosophers and practitioners in neighboring fields such as sociology and political science to clarify and reveal the meaning of justice and its contradictions, in a debate where visions differed on the issues of justice. In the midst of these debates the American philosopher and thinker "John Rawls" in his book "The Theory of Justice". His theory was distinguished as a part of the critique of Western liberalism and a return to justice as a political, cultural, and ideological horizon, not as a utopian or theological idea as found in the works Aristotle's works or in Kant's concept of duties.

Keywords : Justice, equity, neoliberalism, community, social contract.

* الباحث المُرسل: sekranemustapha@gmail.com

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

مقدمة:

يحتاج الفكر الإنساني إلى انقلابات مفاهيمية بمقتضى ما يمليه التطور البشري،الناظر إلى إلى الفكر السياسي يعلم ما ثمة مفهوم يؤرق ويشغل الفيلسوف كمفهوم العدالة وما شهده من تطور عبر التاريخ حتى أصبح السؤال الجوهري هو سؤال العدالة،السياقات العالمية الجديدة تطرح مفهوم مغاير للعدالة باعتبارها مفهوما كلاسيكي ما دفع الفلاسفة والمنشغلين بالحقول المجاورة كعلم الاجتماع وعلم السياسة إلى توضيح وكشف معنى العدالة والتباساتها، داخل نقاش تباينت فيه الرؤى حول قضايا العدالة.
قد ظهر في خضم هده النقاشات الفيلسوف والمفكر الأمريكي "جون راولز" في كتابه نظرية العدالة قائلا :"العدالة فضيلة المؤسسات الاجتماعية كالحقيقة بالنسبة لأنساق الفكر". ونظريته جاءت متميزة كجزء من نقد الليبرالية الغربية والعودة إلى العدالة كأفق سياسي وحضاري وليست كفكرة طوباوية او كما وجدت عند "ارسطو" أو الواجبية عند" كانط"

فموضوع العدالة وخاصة بمفهومها الجديد الذي طرحه "جون راوز" بإعتباره أحد الوجوه البارزة المنخرطة في النقاش السياسي المحتدم حول مشروعية الليبرالية السياسية وحول مستقبل الديمقراطية في العالم المعاصر ومآلات الحداثة السياسية وما تخللها من أزمات وتوترات بين الحرية والمساواة، بين الفرد والدولة، بين العدالة والخير، بين الاستقلالية والعمومية، بين الدائرة الخصوصية والفضاء العمومي.
ضمن كتابه الشهير "نظرية العدالة" يعرض فلسفته التي تعتبر محاولة لتجديد الليبرالية السياسية المعاصرة، ولتليين وتلطيف جموحها بما يتلاءم مع المبادئ الأخلاقية للعدالة والإنصاف. تتموقع فلسفته السياسية اللبيرالية ما بين الليبرالية الراديكالية،وبين الجماعتية بوصفهما توجهان أحدهما مفرط في الليبرالية والآخرمنتقد لها. فكيف للعدالة أن تتجسد في مؤسسات توقف جموح الليبرالية ؟ وها العدالة بإعتبارها فضيلة للمؤسسات السياسية الليبرالية تحقق العدالة الإجتماعية؟

يقول "راولز" هدفي " هو تقديم تصوّر للعدالة يمكّن من تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الشهيرة كما وجدت في أعمال "لوك" و"روسو" و"كانط". لذلك علينا التفكير في فكرة العقد الأصلي على أنه إعداد لمجتمع معين أو تشكيل لحكومات معينة، وإن الفكر الموجه إلى عدالة البنية الأساسية لمجتمع ما هي هدف أو موضوع

الاتفاقية الأصلية. هذه المبادئ يتقبّلها أشخاص أحرارا وعقلانيون يهتمّون بتحقيق مصالحهم الذّاتية في وضع مبدئي من المساواة. وتحقيق الشروط الأساسية لعلاقاتهم ويجب أن تنظّم هذه المبادئ وفق شركات اجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها. وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة يسميها "راولز" بالعدالة إنصاف[1]

يجب أن نتصوّر المشتركين الاجتماعيين يختارون معا، فعل مشترك، يربط مبدئي العدالة بالمؤسسات الاجتماعية مقدما تأويلا لهما على أساس هذه الفرضية، مبرزا معنى العدالة الشكلية، والمساواة الديمقراطية، فاحصا التأويلين الليبرالي والديمقراطي للحرية وللحقوق الطبيعية. غير أنه لا يقتصر على هذه الجوانب؛ وإنما يسعى إلى الكشف، عبر تحليله لهذه الفرضية، فرضية الوضع الأصلي، عن سياق تطبيق العدالة في مجال الاقتصاد السياسي والإلزامات الشكلية لهذه الفرضية وطبيعة البراهين التي تتطلبها، زيادة عن فحصه للعلاقة بين توزيع الثروات وبين الحقوق والواجبات وقضايا أخلاقية مثل الواجب والالتزام، ويحدّد مبادئ العدالة. وفي العدالة إنصافا يقابل الوضع الأصلي للمساواة دولة طبيعية في نظرية العقد الاجتماعي التقليدي.[2]

يبدأ "رولز" بأبسط الوحدات المشكلة للمجتمع وهي "المؤسسة". فالمؤسسة هي نظام عام من القواعد التي تحدد كافة الحقوق والواجبات والسلطات المتعلقة بتسيير العلاقات بعضهم البعض وكذلك علاقاتهم بالمجتمع ككل. وتوجد تلك المؤسسات حيثما يتواجد الأفراد في مجموعات تربطهم تلك القواعد والنظم[3]، عند تعذّر تجنبّ الحالات من المساواة في البنية الأساسية لأي مجتمع علينا تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في البداية، ثمّ تنظيم هذه المبادئ باختيار الدستور السياسي والعناصر الرئيسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتتوقف عدالة المخطط الاجتماعي بشكل خاص على كيفية تخصيص الحقوق والواجبات الأساسية وعلى الفرص الاقتصادية والشروط الاجتماعية في القطاعات المتنوعة للمجتمع. بالتالي فإن الطبيعة وأهداف المجتمع العادل بشكل كامل أو المثالي هي الجزء الأساسي لنظرية العدالة[4].

[1] جون راولز،نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،2011،ص39

[2] أحمد الصادقي: قراءة تحليلية نقدية لكتاب نظرية العدالة لجون راولز، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية

[3] طه علي أحمد، العدالة الاجتماعية في الفكر الإنساني، المرجع السابق.

[4] جون راولز، نظرية العدالة. المرجع نفسه ص37.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

فيمكن النظر إلى المؤسسات الاجتماعية من منظورين لا يختلافان كثيرا عن بعضهما البعض. فيمكن النظر إليها كصورة مجردة يمكن التعبير عنها في صورة القواعد. وهي الحركة التفاعلية بين سلوكيات الأفراد في زمان ومكان معينين. وعلى هذا فإن المؤسسات وفقا "لرولز" تمثل الأعمدة الأساسية التي يقوم على أساسها المجتمع[1] باعتبار العدالة الاجتماعية على أنّها معيار توزيعي للبنية الأساسية للمجتمع، ولكن عدم تداخل بين هذا المعيار وبين المبادئ التي تحدّد الفضائل الأخرى، حيث ربّما تكون البنية الأساسية والترتيبات الاجتماعية، اليبرالية أو غير اليبرالية، عادلة أو غير عادلة[2].

لقد صارت نظرية العدالة، بفضل جون" راولز"، على ما هي عليه اليوم في الفلسفة السياسية والأخلاقية كما يقول" أمارتيا سن" في كتابه "فكرة العدالة"[3]، ومعه قامت العدالة على مقتضيات مبدأ الإنصاف، وليس على مقتضيات المنفعة وحدها، إذ تم تصور الإنصاف، في هذه النظرية كما لو كان أساسا قبْليا لكل تفكير في العدالة والحرية والمساواة، وتوزيع الثروات والخيرات الاقتصادية والاجتماعية[4]، فالطرح "الراولزي" للعدالة يحاول القفز على المفهوم الفلسفي للعدالة إلى مفهوم إجرائي يتماشى مع الواقع ويحاول تحسينه بفرض عدالة إجتماعية مرتكزة على أسس إقتصادية في توزيع الثروات وسياسية من حيث الحرية، ويتأكد هدا من خلال قول "راولز" "تعتبر مبادئ العدالة كجزء من أكثر الأجزاء أهمية، فمثل هذا التصور كمثال إجتماعي كرؤية منهجية التي من خلالها نفهم أهداف التصوّرات المتنوعة للعدالة كمنتج الأفكار المتعددة عن مجتمع مقابل خلفية من الرؤى المناقضة المتعلقة بالضرورات وبالفرص الطبيعية للحياة البشرية. وحتى نفهم تصوّر العدالة تماما يجب أن نجعل تصوّر الشراكة

[1] طه علي احمد المرجع نفسه.

[2] جون راولز، نظرية العدالة، المرجع السابق ص36-37

[3] Amartya Sen dit : « La theorie de la justice de loin la plus influente et je crois la plus importante du siecle est la theorie de « la justice comme équité » de John Rawls ». Denis Collin ,morale et justice sociale,edition du seuil,paris,2001

[4] طه علي أحمد، المرجع السابق

الاجتماعية صريحا. ولكن للقيام بهذا يجب ألّا نفقد رؤيتنا للدور الخاص لمبادئ العدالة أو للمادّة الأولية التي تطبّق عليها".[1]

حين تفترض نظرية العدالة أسس ومبادئ حسب "راولز" لتحقيق هدفها الأسمى، فتفترض حجاب الجهالة عن أصحاب العقد الإجتماعي لحظة كتابة العقد ليس هناك قيم مضافة تميزهم عن بعضهم بعض. وهذا مايتنافى مع أفكار البراغماتية واليوم إنتهت ببطلان توجههم الحضاري. كما أن فكر الإسلاميين وخطابهم الديني قد أصبح حزين وبارد كما فكرة العود الأبدي. فالمستقبل للديمقراطية وكما لم يبقي من المسيحية إلا الإسم في الأحزاب الإشتراكية المسيحية هذا هو المصير الذي ينتظر الخطاب الديني والأحزاب الدينية الإسلامية[2]

من خصائص العدالة كإنصافا أن نضع جميع الأطراف في الوضع المبدئي باعتبارهم عقلانيون ولا تجمعهم مصالح مشتركة ولكنهم يهتمون ببعضهم. حيث يعتبر "راولز" العدالة كإنصاف الصورة البليغة لمفهوم العقد، رغم أنه يتحفظ على مصطلح العقد لما يوحي للقارئ لأول وهلة، وقد إعتقد أن مصطلح العقد رغم الإحتجاج على إستعماله فإنه يخدم تصوره الخاص،و انه يفتح باب الإنتقاد على مصرعيه للمناقدين لنظريته.

يؤكّد" راولز" على أن الأشخاص في الوضع الأصلي سوف يختارون مبدأين مختلفين هما:الأول يتطلّب مساومة في تخصيص الحقوق والواجبات الأساسية، بينما ينصّ الثاني على أن حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال: حالات اللامساواة في الثروة والسلطة، عادلة فقط إذا نتجت عنها منافع تعويضية لكل شخص وخصوصا للأعضاء الأقل انتفاعا في المجتمع. هذه المبادئ تستبعد المؤسسات المبرّرة على أساس موازنة أضرار بعضها بعضا بالخير الجمعي الأعظم[3].

وبهذا يكون "راولز" قد قدم العدالة كإنصافا كعقد اجتماعي أكثر عقلانية ويتصف بالتجريد, يصعب تحقيقه لتضارب مصالح أفراد المجتمع الواحد. لذلك اتسمت نظرية العدالة بالافتراض الفلسفي أكثر ما تكون على أنها نظرية علمية لازمة. تطلق كلمة العدالة على القوانين والمؤسسات والأنظمة الاجتماعية، كما تصف قرارات وميولات

[1] جون راولز ،نظرية العدالة، المرجع السابق ص37

[2] طه عمر ،جون راولز، نظرية العدالة :المنفعة الكلاسيكية وحجاب الجهالة، الصحيفة الالكترونية الراكوبة، مارس 2013

[3] جون راولز ،نظرية العدالة، المرجع السابق ص44-45

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

الأشخاص بأنها عادلة أو غير عادلة، ويبقى الموضوع الأساسي يتعلق بالعدالة الإجتماعية وأنها المادة الأساسية للمجتمع خاصة في توزيع الحقوق والواجبات، كما تقسم الفوائد الناتجة عن الشراكة القائمة بين أفراد المجتمع[1]

يضع "راولز" مفهوم العدالة في صلب نظريته السياسية إذ يعتبرها الفضيلة الأولى للمؤسسات السياسية لا للقواعد الدستورية مستندا على القاعدة الإقتصادية الاجتماعية.

انطلق "راولز" من أن كل المجتمعات في حاجة إلى الحرية ولا يتجسد ذلك خاصة في السياسة الليبرالية التي تخلق فوارق بين أفراد المجتمع، فالعدالة هي العلاج لهذه الإختلالات وهي المصحح لها، كما يعتبر ذلك "محمد هاشمي" : "فلا يختلف البشر حول شيء مثل اختلافهم حول تصورات الخير ولا يجمعهم ولا يوحدهم شيء أكثر من العدالة "[2]

العدالة هي القيمة العليا للمؤسسات الاجتماعية، وأنها ترفض كل فكرة غير سابقة مثلها مثل القوانين والمؤسسات إذا لم تكن عادلة فيجب رفضها حتى ولو كانت ذات كفاءات، وأن تقوم على أساس الخير للمجتمع خاصة بالنسبة للأفراد الأقل إنتفاعا ويتضح ذلك في قول "راولز": " لذلك في مجتمع عادل تعدّ حرّيات المواطنين المتساوين راسخة، فالحقوق المصانة بواسطة العدالة ليست خاضعة للمقايضة السياسية أو للحسابات التفاضلية للمصالح الاجتماعية"[3]. والتأكيد على أن العدالة من فضائل النشاط البشري، وأنها لا تقبل المساومة ولا يمكن التخلي عنها ولا احتمال حالة غير عادلة إلا إذا كنا ملزمين على تفادي ظلم ولا عدل أكبر.

إنصب جهد "راولز"في الحد من الفرقات بين أفراد المجتمع مع الحفاظ على الحريات الفردية في ظل أنظمة ليبرالية، فقد وضع مفهوم العدالة كإنصاف كمخرج من هده الأزمة الفلسفية والإقتصادية، فالعدالة كما طرحها "راولز" تدرك التباين القائم بين الأفراد وحتى المجتمعات من حيث الدين والعرق وحتى القدرات الإقتصادية، دورها أن تجعل هذه التباينات والتفاوتات عادلة ومنصفة، بكفالتها الحد الأدنى من الحقوق

[1] جون راولز،نظرية العدالة، المرجع السابق ص34

[2] محمد الهاشمي،جون راولز، الجمعية الفلسفية المغربية،العدد 13،2008

[3] جون راولز، نظرية العدالة،المرجع السابق ص30

والحريات، فالإنصاف يجعل المنافسة والإختلاف والتنوع يتم وفق شروط تنصف الجميع[1].

ـفوضع "راولز" مبدئين أساسيين للعدالة هما:

- لجميع الأفراد نفس الحق الذي تظمنه الحريات الأساسية والمتساوية بين الجميع. في ظل نسق متكامل بين الحرية والحق.
- مع العلم أن الحرية قد تخلق فوارق تنتج عنها لا مساواة اجتماعية فيجب ضبط هذه الامساواة من خلال فتح الوظائف والمراكز الاجتماعية للجميع، وأن تضمن مصلحة لأعضاء المجتمع الذين هم في أقل مركز.

لتحقيق عدالة مبنية على الانصاف وجب تقديم تحقيق المساواة المنصفة عبر خلق وضعية اجتماعية يمكن للجميع أن يصلها على مبدأ الثاني (مبدأ الفرق)، وهذا ما يتبثه قول "رولز": "إنّ المساواة المنصّفة هنا، تعني المساواة الليبرالية ولتحقيق أهدافها لا بدّ من فرض متطلّبات معيّنة على البنية الأساسية تتعدّى متطلّبات نظام الحرّية الطبيعية"[1]. يجب تنظيم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وفق بنية أساسية تضمن تعاونا اجتماعيا في نسق انتقالي من جيل إلى آخر، وهذا التوزيع يكون لكل فرد حسب حاجته باحترام الأولويات حتى وإن لم يكن هؤلاء الأفراد قد ساهموا ولو بجزء في هذه المؤسسات. " راولز" يرفض فكرة عدالة الحصص لأنها غير متناسقة مع الفكرة الرئيسية التي تنظّم العدالة كإنصاف: وهي فكرة أن المجتمع نظام منصف من التعاون الاجتماعي عبر الزمن، فهنا ينظر إلى المواطنين على أنّهم متعاونون لإنتاج مصادر الثروة الاجتماعية التي يطالبون بها. وفي مجتمع حسن التنظيم الذي تؤمن فيه الحرّيات الأساسية المتساوية (مع قيمها المنصّفة) والمساواة المنصّفة بالفرص، يوضّح توزيع الدخل والثروة ما يمكن أن ندعوه العدالة الإجرائية الخلفية الصافية.[2] و هنا تنظم البنية الأساسية حتى إذا اتبع كل واحد قواعد التعاون المعروفة لدى العموم، واحترم ما تعنيه القواعد من مطالب، فإن التوزيعات الخاصّة للسلع الناتجة ستكون مقبولة على أساس أنّها

[1] عبد الله المطري،"جون راولز" فيلسوف الإنصاف،نظريته في العدالة سياسية وليست أخلاقية،جريدة الشرق الأوسط،19 أكتبر 2013

[2] جون راولز،العدالة كإنصاف،ترجمة حيدر حاج إسماعيل،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الاولى، ديسمبر2009

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

عادلة (أو ليست بظالمة على الأقل)، وذلك مهما كانت التوزيعات[1] ويمكن توضيح هذه الأفكار فيما يلي: إن كلمة الخلفية الواردة في عبارة خلفية العدالة الإجرائية أعلاه يقصد بها الدلالة على أن قواعد معيّنة يجب أن تشمل عليها البنية الأساسية باعتبارها نظام تعاون اجتماعي لكي يظل هذا النظام منصفا عبر الزمن، من جيل إلى الجيل الذي يليه.

فقد حاول "راولز"أن يضع مفهوم إجرائي للعدالة ينصف كل فئات المجتمع رغم جموح النظام الليبرالي،و أن يبقى هذا النظام مستمر ومتوارث فمن هم الأقل انتفاعا؟ بين هدا "راولز" في قوله المواطنون هم أعضاء يتعاونون داخل مجتمع معين وليسوا مجرد أرقاما مجردة، فالوضع العادل هو تهيئة جو ومناخ تتكافئ فيه فرص الجميع، والسعي دائما إلى مفهوم الخير وتوفير ظروف عادية للحياة الكريمة في المجتمعات الديمقراطية، وهذا هو النظام السياسي الذي تكتسيه الأخلاق. و لا تتحقق العدالة إلا بتوفير المنافع غرض حياة كريمة، بمنظور سياسي وليس أخلاقي في تحديد متطلبات العيش الكريم والحد الأدنى لها، والمنافع أوّلية تتعتمد على وقائع عامّة مختلفة تختصّ بالحاجات والقدرات الإنسانية،

وجوانبها العادية ولوازم التنشئة، والعلاقات الاجتماعية البينية وكثير من الأشياء الأخرى.[2]

وحسب راولز فإن المنافع هي خمسة:

- الحقوق والحرّيات الأساسية: تتمثل في حرّية التفكير وحرّية الضمير، من خلال مؤسسات ديمقراطية تضمن هذه الحريات.
- حرّية الحركة وحرّية اختيار الوظيفية وذلك عبر اتاحة الفرصة أمام الجميع لبلوغ الوظائف.
- قوى وامتيازات وظائف ومراكز السلطة والمسؤولية. لا تقتصر على فئة دون أخرى.
- المدخول والثروة، لتحقيق أبعد الغايات في مجتمع عادل.
- الأسس الاجتماعية الضامنة لتحقيق القيم الشخصية لكل أفراد المجتمع باعتبارهم مواطنيين فعالين داخل المؤسسات الاساسية[1].

[1] جون راولز ،المرجع السابق،ص159

[2] جون راولز ،المرجع السابق، ص171

على افتراض أن التعاون الاجتماعي يبقى منتجا لبلوغ مرحلة التوزيع بين أفراد المجتمع الذين هم متفاوتون أصلا وذلك بالرجوع إلى المبدأين الاساسيين في فكرة العدالة كإنصاف عند "راولز"، مبدأ الفرق كمبدأ لعدالة التوزيع ومبدأ الحريات الاساسية الضامن لتساوي المنصف.

و عليه فإن المجتمع المنظم هو مجتمع يسمح بالتوزيع العادل للثروات. لكن ناذرا ما تكون المجتمعات منظمة بهذا المعنى؛ والسبب في ذلك يعود إلى تصورات الناس للعدالة، بمعنى أن ما هو عدل وما هو ظلم غالبا ما يكون موضوع نقاش. فالناس، بهذا المعنى، لا يتفقون عادة حول المبادئ التي ينبغي أن تحدد المصطلحات، المفاهيم والتصورات التي تؤسس تجمعهم واجتماعهم. لكن بالرغم من عدم الاتفاق حول المصطلحات وحول تصور واحد للعدالة، فإن الناس يحسون الحاجة إلى ضرورة قيام مبادئ تسمح بتثبيت الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد ما يعتقدون أنه توزيع ملائم للخيارات وللمسؤوليات داخل التعاون الاجتماعي. ومن هنا يميز "جون راولز" مفهوم العدالة عن تصورات العدالة: إن الناس الذين لهم تصورات مختلفة عن العدالة يمكنهم، مع ذلك أن يتفقوا حول المؤسسات العادلة، وهي تلك التي لا تقيم أي تميز تعسفي بين الأشخاص في تثبيت الحقوق والواجبات الأساسية وبالتالي تقيم توازنا ملائما بين المطالب المتنافسة بصدد امتيازات الحياة الاجتماعية.[2]

في الاخير لقد حاول "راولز" وضع فكرة العدالة للتأسيس إلى المهمة الأساسية للفلسفة السياسية المعاصرة من خلال العدالة كإنصاف صالحة للدمقراطية الدستورية. ففي الديمقراطيات الدستورية فكرة العدالة يجب ان تكون ممكنة التحقق، مستقلة عن كل التيارات الدينية أو الفلسفية النافية لبعضها البعض، بتطبيق مبدأ التسامح والتعايش، ولهذا فإن فكرة العدالة كإنصاف يجب أن تكون سياسية وليست ميتافيزيقية [3]. تهدف نظرية العدالة كإنصاف إلى وضع مبادئ مناسبة تحدد إختيارات المؤسسات العادلة اللازمة لبناء هيكل أساسي للمجتمع، فيقول "أمارتيا سن":"يعرف "راولز"بعض المبادئ الدقيقة جدا للعدالة، ويزعم أنها هي التي ستكون الخيار الإجماعي

[1] جون راولز ،العدالة كإنصاف المرجع السابق ص173-174

[2] أحمد الصادقي،قراءة تحليلية نقدية لكتاب نظرية العدالة لجون راولز ،المركز العالمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية 09-2013

[3] groupe d'auteurs ,individu et justice sociale autour de John Rawls,editions du seuil,paris,avril 1988 ,page 279

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

الدي ينبثق من المفهوم السياسي للعدالة بصفتها إنصاف. حجته في دللك أن هده المبادئ لما كان الجميع سيختارها في الوضع الأصلي بقدر أولي من المساواةفإنها تشكل "المفهوم السياسي" المناسب للعدالة. وان الناس الدين ينشأون في مجتمع حسن التنظيم محكوم بهده المبادئ سيكون لديهم سبب وجيه لإقرار معنى العدالة قائم عليها بصرف النظر عن مفهوم كل منهم الخاص ل "الحياة الطيبة"و الاولويات الشخصية الواسعة.[1]

قائمة المصادر والمراجع:

1. جون راولز، العدالة كإنصاف، الطبعة الأولى، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2009.
2. جون راولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
3. أمارتيا سن،فكرة العدالة ترجمة مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،الطبعة الاولى.
4. محمد الهاشمي، جون راولز، الجمعية الفلسفية المغربية، العدد 13، 2008.
5. عبد الله الميطري، جون راولز فيلسوف الإنصاف، نظريته في العدالة سياسية وليست أخلاقية، جريدة الشرق الأوسط، 19 أكتوبر 2013.

المواقع الإلكترونية:

1. أحمد الصادقي: قراءة تحليلية نقدية لكتاب نظرية العدالة لجون راولز، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
2. طاهر عمر، جون راولز: نظرية العدالة. . . المنفعة الكلاسيكية وحجاب الجهالة، صحيفة الالكترونية الراكوبة. ، مارس 2013.
3. طه علي أحمد، العدالة الاجتماعية في الفكر الإنساني، المداونة الإلكترونية الخاصة بالباحث، جوان 2010.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Denis Collin,morale et justice sociale,edition du seuil,paris 2001
2. groupe d'auteur,individu et gustice sociale autour de John rawls,edition du seuil,paris 19

[1] أمارتيا سن،فكرة العدالة،ترجمة مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،الطبعة الأولى 2009 ص104